

الابتكارات المالية في مجال
إعادة تأهيل وإحياء مصادر المياه:
مشروع تمويل عابر للحدود في إسرائيل،
الأردن والسلطة الفلسطينية

تقرير مؤتمر عن الابتكارات التمويلية



أعد تقرير الابتكارات المالية كابتلين ماكلين وغلين ياغو

تجمع مؤتمرات الابتكارات المالية الباحثين. صانعي
السياسة. رجال الأعمال. الممولين الممارسين
المهنيين في سلسلة من اللقاءات هدفها
التوصل إلى حلول تستند إلى السوق للتحديات
الاستثمارية والسياسة العامة. درس المشاركون.
من خلال استخدام دراسات لحالات حقيقية
ومتخيلة. تصميمات لبنى بديلة لرأس مالي ثم
طبقوا التقنيات المالية المناسبة عليها.

الابتكارات المالية في مجال
إعادة تأهيل وإحياء مصادر المياه:
مشروع تمويل عابر للحدود في إسرائيل،
الأردن والسلطة الفلسطينية

تقرير مؤتمر عن الابتكارات التمويلية



اعتراف بالجهد

نقدم شكرنا للمشاركين في المؤتمر على تكريس وقتهم وجهودهم في مؤتمر الابتكارات المالية هذا. ونشكر بصورة خاصة ريتشارد لاستر، ديفيد بارغامنت، سامر طالوزي، بيتر تايلور، ستيف تاونلي وسوزان ويل على تعليقاتهم المدروسة. وأخيرا نود أن نعرب عن تقديرنا لمديرة مشروع مركز معهد ميلكن إسرائيل، ألمانا غادوت-بيريز، والمساعدة التنفيذية كارين غايلز، والمحرة دينا ماكنيكولز للمساعدة التي قدمناها، بالإضافة لزملائنا في المعهد على دعمهم.

تجمع مؤتمرات الابتكارات المالية الباحثين، وصانعي السياسة، رجال الأعمال، الممولين الممارسين المهنيين في سلسلة من اللقاءات هدفها التوصل إلى حلول تستند إلى السوق للتحديات الاستثمارية والسياسة العامة. درس المشاركون، من خلال استخدام دراسات لحالات حقيقية وافترضية، تصميمات لبنى بديلة لرأس مالي ثم طبقوا التقنيات المالية المناسبة عليها.

معهد ميلكن هو مركز أبحاث اقتصادية مستقل، رسالته هي تحسين الظروف الحياتية والاقتصادية لمجموعات سكانية متنوعة في الولايات المتحدة وفي أنحاء العالم من خلال مساعدة رجال الأعمال والقادة السياسيين على تحديد وتنفيذ أفكار إبداعية من أجل توفير الرخاء على نطاق واسع. إننا نجمع بين الأبحاث والعمل من أجل إعادة إحياء المناطق وإيجاد الوسائل الجديدة لتوليد رأس المال للأشخاص من ذوي الأفكار الإبداعية.

إننا نركز على:

رأس المال البشري: الموهبة، المعرفة، خبرة الناس، وقيمتهم بالنسبة للمنظمات، والاقتصادات، والمجتمع؛
رأس المال النقدي: الإبداعات التي تخصص الموارد المالية بكفاءة، وخاصة بالنسبة لهؤلاء الذين لا يتمتعون عادة بالقدرة على الوصول إليها، ولكنهم يستطيعون استعمالها على أفضل وجه لبناء الشركات، خلق الوظائف، تسريع الأبحاث الطبية التي تنقذ الأرواح وحل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المزمنة؛
رأس المال الاجتماعي: الروابط الاجتماعية التي تكفل التقدم الاقتصادي، بما في ذلك المدارس، الرعاية الصحية، المؤسسات الثقافية والخدمات الحكومية.

من خلال إيجاد الوسائل لنشر فوائد رؤوس الأموال الإنسانية، النقدية والاجتماعية لأكثر عدد ممكن من الناس - من خلال ديمقراطية رأس المال - إننا نأمل أن نسهم في الرخاء والحرية في كل أركان الأرض.
إننا مؤسسة غير ربحية، غير حزبية ومدعومة جماهيريا.

© جميع حقوق محفوظة ٢٠٠٩ معهد ميلكن

الفهرس

٥	مقدمة
٩	القسم الأول: قضايا وتوجهات
	■ إدارة المياه في كل دولة
	■ تحدي التمويل
	■ الابتكارات المالية في المؤتمر
	القسم الثاني: الابتكارات المالية في إعادة تأهيل وإحياء مصادر المياه
١٧	تمويل مشروع عابر للحدود
	■ الخطوة الأولى: إنشاء سلطة منشأة التمويل
	■ الخطوة الثانية: تطوير البنية المالية
	■ الخطوة الثالثة: مسح إيرادات المشروع
٢٥	الخلاصة
٢٦	ملحق: المشاركون في لقاء الابتكارات التمويلية
٢٧	هوامش



عرقل سؤألان جوهريان - من المسؤول؟ ومن الذي سيدفع؟..
معظم محاولات إنشاء إدارة للمياه العابرة للحدود.

مقدمة

في معظم مناطق إسرائيل، الأردن والسلطة الفلسطينية، أكثر ما يميز الماء هو عدم توفره.^(١) قد يكون مصدر المياه الوحيد الذي يمكن للفلسطينيين الوصول إليه، في الكثير من بلدات الضفة الغربية، هو الدلاء التي يملأونها من صهاريج المياه التي تمتلكها شركة المياه القطرية الإسرائيلية. يواجه المزارع الأردني على مشارف عمان الآثار المستمرة للجفاف واحتمال فشل آخر لمحصوله. ويغوص صيادو الأسماك الإسرائيليون في ركام القمامة والنفايات البحرية والملوثات الصناعية والسكانية على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط. مجاري الأنهار جافة. وتعاني المنطقة من إفراط في الاستهلاك والتصحر وتخطيط غير مناسب للبنية التحتية. ثمة شيء واضح عبر كل الحدود: المياه تنفذ من عند الجميع.

تكتنف قضية إدارة المياه العواقب السياسية، ولا ينطبق ذلك على الشرق الأوسط فحسب، وإنما على عدد مقلق من المناطق أيضاً. وسيواجه ثلثا سكان العالم ندرة المياه بحلول العام ٢٠٢٥، بما سيشكل واحدة من أكثر القضايا السياسية الحساسة خلال العقود القادمة.^(٢) تحصى السلطات في أرجاء العالم ٢٦١ حوضاً من أحواض الأنهار أو الممرات المائية الدولية التي تمر عبر منطقتين أو أكثر من مناطق الحدود السياسية.^(٣) وتحتوي هذه الأنهار وروافدها على نحو ٦٠٪ من موارد العالم المائية.^(٤) من الضروري، إذاً، تحسين إدارة الموارد المائية العابرة للحدود لتتمكن من تخطي المنافسات والأعمال العدائية، ولتصبح أساساً للتعاون الإقليمي.

تتشارك إسرائيل، السلطة الفلسطينية والأردن في مصادر للمياه - من ضمنها نهر الأردن وممرات مائية سطحية هامة تاريخياً - والتي بولغ في استغلالها أو تعرضت للتلوث بمياه الصرف الصحي والملوثات الصناعية إلى حد يبعث على القلق. وعلى الرغم من محاولات للتعاون، إلا أن التوترات السياسية والعوائق البيروقراطية عرقلت تطوير إدارة مستدامة للمياه عبر الحدود. تجاهلت الدبلوماسية الدولية، إلى حد كبير، القضية الهامة - والسياسية بامتياز - لإدارة المياه، وركزت بشكل كامل تقريباً على مفاوضات "الوضع النهائي" للنزاع الفلسطيني-الإسرائيلي. وفي غضون ذلك، حول التنافس على حصص المياه مجرى نهر الأردن إلى حد أن كمية مياهه انخفضت من ١.٣ مليار متر مكعب سنوياً إلى أقل من ١٠٠ مليون متر مكعب. وتمتلئ خزانات المياه الجوفية في الضفة الغربية بالمياه العادمة السوداء التي تتسرب من سطح الأرض فوقها.^(٥) وتجري في وادي كيدرود المتدفق من القدس الشرقية كمية من المياه العادمة تفوق كمية المياه النظيفة، مما يشكل مصدراً رئيسياً لمعانة البحر الميت. لقد طالب باحثون وأنصار حماية البيئة من أنحاء العالم بحل شامل عبر الحدود لإنقاذ مياه المنطقة وجداولها. ويشمل الحل مساهمين في مجالات عدة، من التمويل والتقنية وحتى الحكومات على جميع المستويات. إن الرؤية مركبة، ومع ذلك تجتهد الآليات العابرة للحدود في أماكن أخرى حول العالم . هذا هو الأمل لمكان يسود فيه توتر سياسي ملموس. تتصادم فيه الثقافات في كثير من الأحيان.

عرقل سؤالان جوهران - من هو المسؤول؟ ومن الذي سيدفع؟- المحاولات السابقة من جانب السلطات المحلية، المنظمات غير الحكومية ووكالات التنمية الدولية التي لم تكن قادرة على ضم المصالح العابرة للحدود بسبب الصلاحيات الغامضة أو غير المحددة. وكان هنالك عدد قليل من محاولات القيام بتوجهات متعددة الأطراف بسبب التردد المفهوم عامة بالتخلي عن السيادة على الموارد الطبيعية. ومع ذلك، تم التوصل إلى عدد من الحلول قصيرة المدى (بصورة ملحوظة في لجنة المياه الفلسطينية الإسرائيلية المشتركة التي تتعرض للانتقاد أحيانا) على أساس «غاية خاصة»، تترفع عن السيادة.

بالنسبة للسؤال الأول، فهناك حالات ناجحة من إدارة المياه عابرة للحدود بين الدول. وتشمل الأمثلة على ذلك برنامج إعادة إحياء وتأهيل تشترك فيها أربع دول لنهر الميكونغ. وأكثر من ١٦٠ منشأة حماية، تأهيل وإدارة للمياه العادمة على طول الحدود الأمريكية المكسيكية تحت إشراف لجنة التعاون الحدودي البيئي. أما بالنسبة للسؤال الثاني - من الذي سيدفع؟- أظهرت الولايات المتحدة نجاح نموذج للتمويل، تم تقليده في دول أخرى. حيث تحصل الولاية على تمويل من هيئة كبرى (الحكومة الاتحادية) وتكرس المخصصات لمشاريع مختلفة لمعالجة المياه ومشاريع الإصلاح. ويتيح صندوق الولاية المتجدد، الذي أنشأه الكونغرس عام ١٩٨٧،^(١) للولايات الضغط من أجل الحصول على منح من الحكومة الاتحادية بقدر يضاهاى التمويل الذي تحصل عليه من استثمارات جهات خيرية وجهات خاصة. تطور هذا الصندوق ليصبح نموذجا مستداما لتمويل مشاريع الأنهار وتسهيل الأدوار المشتركة للحكومات الوطنية والمحلية فيما يتعلق بمشاريع إعادة تأهيل وإحياء المياه.

سيوضح هذا التقرير كيف تستطيع الإسهامات المناسبة والعادلة في صندوق مماثل من ثلاث حكومات أن تضغط من أجل الحصول على مساعدة المانحين وإيرادات أخرى تحت إدارة وإشراف سلطة مستقلة تنشئها تلك الحكومات. وستكون النتيجة آلية مالية شفافة، قابلة للمحاسبة وقليلة المخاطر تقوم بتطوير مشاريع مياه مستدامة عابرة للحدود تخدم البيئة، الصحة العامة والمصلحة الاقتصادية لمواطني تلك الدول.

عقد معهد ميلكن مؤتمر الابتكارات المالية في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٨ في القدس، وذلك ومن أجل دراسة نموذج صندوق الولاية المتجدد وإمكانات تطبيقه في الشرق الأوسط. وحضر اللقاء أكثر من أربعين من الصناعيين المهنيين، العلماء، مسؤولي الوزارات، مستثمري سوق المال، مهندسي



الصورة من منظر هند. نقابة مهندسي تجاري الفلسطينية

أعضاء مجموعة مهندسي المياه العادمة الفلسطينيين بالتنسيق مع منظمة USAID يركبون خزانات معالجة مياه الصرف الصحي في الضفة الغربية.

المياه وخبراء البيئة من إسرائيل، السلطة الفلسطينية، الأردن والولايات المتحدة. تناولت الجلسة الحوافز الممكنة وآليات التنظيم التي يمكن لها التعويض عن المشكلات المزممة المتعلقة بالنفايات، المياه العادمة والإهمال البيئي التي تؤثر كلها على أحواض الأنهار عبر الحدود. وكان من ضمن الوفد الأمريكي خبراء مسؤولون عن إنشاء نموذج الصندوق المتجدد في ولاياتهم، قاموا بشرح قضية البنية التحتية والتمويل المتكامل الضروري لنجاح البرامج. كما ناقش المشاركون أيضا النماذج التنظيمية، التكنولوجية والمالية التي يمكن لها أن تولد إعادة تأهيل وإحياء المياه والنمو الاقتصادي في الاقتصاديات المحلية.

«السياسة الخارجية المستقلة هي بالتأكيد اسم اللعبة،
ولا أحد لديه احتكار عليها»

جدعون برومبيرغ، جمعية أصدقاء الأرض الشرق الأوسط

قضايا وتوجهات

الشرق الأوسط هو واحد من أكثر مناطق العالم حرمانا من المياه، وليس فقط في الهلال الخصيب. ففي أرجاء شبه الجزيرة العربية وشمال أفريقيا، تؤدي أزمات المياه إلى مشاكل كبرى. أدى شح المياه السطحية في المنطقة إلى استهلاك مفرط للمياه الجوفية بسرعة أكبر من إعادة ملئها. ونتيجة لأن الأنهار الهامة في الشرق الأوسط هي عابرة للحدود - نهر الأردن والفرات ودجلة والنيل، على سبيل المثال - فلا مفر من ظهور نزاعات حول مطالب في المنابع والمصبات، وحول بناء السدود ومتطلبات الري، واتهامات التلويث.^(١١)

تواجه إسرائيل، الأردن والسلطة الفلسطينية تحديات داخلية متفردة. فقد بذلت كل منها جهودا عبر السنين لتوفير قدر من التنسيق لإعادة تأهيل وإحياء المياه. وحدد اتفاق اوسلو ٢- الموقع بين الإسرائيليين والفلسطينيين عام ١٩٩٥ حصص المياه، فضلا عن إنشاء لجنة مياه مشتركة. أدت إلى نتائج مثيرة للجدل خلال العقد المنقضي منذ قيامها. وفي أعقاب اتفاقية السلام بين إسرائيل والأردن عام ١٩٩٤، أصبح لكل منهما على الأقل الحد الأدنى من السيطرة على موارده الخاصة. وفي الأعوام التي تلت الاتفاق، توقف التعاون على كل حال، ويواجه كل منهما مخاطر جسيمة فيما يختص بمواردهما المائية المشتركة. وقد اتبعت كل منهما سياسة بيئية أحادية تسحب بموجبها الموارد المائية الثمينة لاستعمالها الخاص.

القسم السفلي من نهر الأردن على سبيل المثال، جفت نسبة ٩٠٪ من مياهه، وأعيد توجيهها لغايات منزلية وزراعية.^(١٢) وهبط منسوب مياهه إلى مستويات تاريخية منخفضة. ما يهدد النظام البيئي الذي يعتمد على وجود النهر. وفي طريق النهر من سوريا إلى البحر الميت يغذي عددا من البحيرات والجداول، بما فيها بحيرة طبريا. وتعتبر إعادة تأهيل وإحياء نهر الأردن مشروعا بالغ الأهمية.

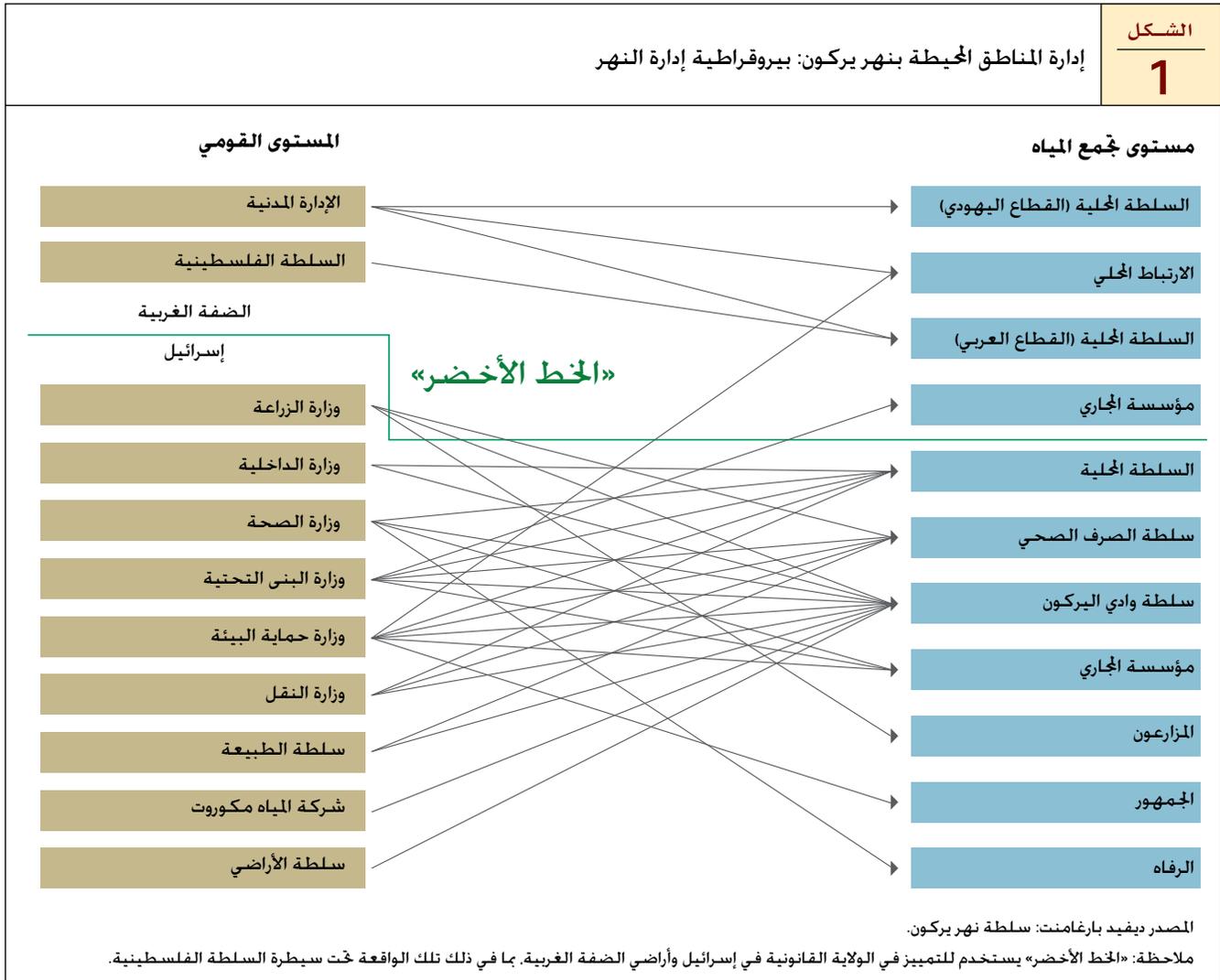
وبالمثل فإن الخزان المائي الجوفي الجبلي في الضفة الغربية - الذي تتشارك فيه إسرائيل والفلسطينيون ولو بشكل غير متساو- عانى من دمار بيئي نتيجة للمياه العادمة غير المعالجة من مليوني ساكن على الأقل.^(١٣) ونظرا لأن القسم الشرقي من الخزان الجوفي يغذي نهر الأردن السفلي في طريقه إلى البحر الميت، كما أن القسم الغربي يغذي جداول ساحلية هامة، فإن الاستهلاك الزائد يؤثر على تدفق المياه في المنطقة كلها.^(١٤)

لكل حكومة، بالإضافة إلى الوزارات والدوائر داخلها، أنظمتها الخاصة وعملياتها التنظيمية الثابتة، وبعضها أكثر تعقيدا من غيرها وتخدم مصالح متنافسة. وضح ديفيد بارغامنت، مدير سلطة نهر اليركون- وهي واحدة من الدوائر القليلة التي تعمل بصورة خاصة على إدارة التدفق العابر للحدود لمياه الأنهار- كيف أن شبكة الحكم يمكن أن تصبح متداخلة (انظر الشكل 1).

الشكل

1

إدارة المناطق المحيطة بنهر يركون: بيروقراطية إدارة النهر



إدارة المياه في كل دولة

من الضروري قبل البدء بمعالجة أزمة المياه في المنطقة فهم تعقيدات إدارة المياه في كل منطقة. وتوفر الأقسام التالية نظرة عامة.

إسرائيل

معظم الأنهار والجداول الرئيسية في إسرائيل، بما في ذلك العابرة للحدود منها في طريقها للنضوب. فمن الكيشون في الشمال إلى حوض بيبصور في الجنوب. خلفت سنوات من التلوث الصناعي والسكاني والاستهلاك المفرط تركة من الدمار. وتأثرت المياه السطحية، بما فيها الخزان الجوفي الجبلي المنخفض. بزيادة السكان والإيرادات الاقتصادية. ومبدأ أن الحاجة هي أم الاختراع: يقود إسرائيل اليوم العالم في مجال معالجة مياه الصرف الصحي. وهي تستخدم ٦٥٪ من المياه المدورة لغايات زراعية. ^(١١) وفي العام ١٩٨٨، أنشأت الحكومة وزارة حماية البيئة. وعلى أي حال، فهي مجرد واحدة من ٢٢ وزارة تتناول التشريع المتعلق بالبيئة. ^(١٢) بالإضافة الى ذلك، هناك ٣٥ سلطة عامة تشرف على المشروعات المحلية. ^(١٣) هناك أكثر من ٦٠ هيئة في الجانب الإسرائيلي وحده تشرف على كيدرون. وهو جدول يمر بمحاذاة القدس والضفة الغربية. ^(١٤) وقال ريتشارد لاستر وهو مشارك في اللقاء وخبير في قانون البيئة بالجامعة العبرية: "كل هؤلاء الناس قد لا يكونون قادرين على دفع احد المشاريع نحو الأمام، لكن معظمهم يستطيعون وقفه". وبسبب طول شريط البيروقراطية الأحمر، تواجه طلبات التمويل والمخصصات لإعادة تأهيل وإحياء النهر بالمماثلة.

٣١٪ فقط من
المنازل في الضفة
الغربية موصولة
بشبكات المجاري.

الأردن

تعتبر ندرة المياه في الأردن من بين الأشد في العالم، وفقا لتقارير الأمم المتحدة، التي قدرت كمية احتياجات الفرد سنويا لغايات الصحة والنظافة، وإذا قلّت الكمية عن ١٧٠٠ متر مكعب فإن الفرد يعيش في "أزمة مائية": أما تحت ١٠٠٠ متر مكعب فهو في حالة "فقر مائي". وهذا لا يعتبر مؤشرا جيدا بالنسبة للأردن، حيث أن حصة الفرد تصل إلى ١٤٥ مترا مكعبا فقط. ^(١٥) وتبدأ أزمة البلاد بشح موارد المياه لكنها تتفاقم نتيجة قدم شبكة التوزيع. وتضيع كمية كبيرة من مياه عمان بسبب التسرب والترشح وجد طريقها إلى القرى المجاورة. ^(١٦) فهي وإن لم تختفي لكن استخدامها بهذه الطريقة يفتقر إلى الفعالية. فالزراعة، على سبيل المثال، تسهم في نحو ١٪ من الناتج القومي العام في الأردن ومع ذلك تحصل على ثلثي كمية الماء المستهلكة في المملكة. ^(١٧)



منظر لنهر الأردن من جسر دامية، وهو معبر حدودي بين إسرائيل (الضفة الغربية) والأردن.

تضع سلطة المياه الأردنية ووزارة المياه والري سياسات الدولة المائية. في العام ٢٠٠٨ قاموا بحملة لزيادة موارد المياه لسد الفجوة البالغة ٣٠٠ مليون متر مكعب بين المتوفر والمطلوب بحلول العام ٢٠٢٢. ^(١٨) وبدأت الوزارة في التوسع بمشاريع معالجة المياه العادمة واستخدام المياه المالحة المحلاة للتخفيف من بعض الضغط الناجم من الزراعة. لأن الأردن يتمتع باستقرار سياسي نسبي في المنطقة، فقد بدأ في التعاون مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية في قضايا نهر الأردن. وهناك حاجة للقيام بالمزيد من الأعمال لإعادة تأهيل وإحياء نهر اليرموك، وهو رافد شمالي لنهر الأردن، ولإيجاد حلول أخرى مثل الوصل المثير للجدل بين البحرين الميت والأحمر، وجو المياه الجوفية في المكنن المائي في الجنوب لدعم الموارد المائية المتضائلة. ^(١٩)

السلطة الفلسطينية

في الوقت الذي تكافح فيه حكومة السلطة الفلسطينية الناشئة الفلق السياسي والفساد، فهي تواجه تحديات كبيرة لمجرد توفير مياه الشرب للسكان وتقديم كميات كافية من المياه لأغراض الزراعة. تزيد التأخيرات في بناء الآبار وإقامة مشاريع لتدوير المياه العادمة من شدة الأزمة، بينما تشكل البنية التحتية البدائية لتوزيع المياه سببا آخر لنقص ملموس في المياه. ^(٢٠) يستهلك الفرد من الماء في الضفة الغربية ٧٥ مترا مكعبا أي حوالي نصف الكمية المائية المتاحة في الأردن. ^(٢١) والخيار الوحيد، للعديد من الفلسطينيين، هو شراء المياه من شركة المياه القطرية الإسرائيلية "ميكوروت" وإيجاد وسائلهم الخاصة لمعالجة المياه العادمة. يذكر أن ٣١٪ من منازل الضفة الغربية فقط موصولة بشبكات المجاري ^(٢٢)، وساهم التخلص غير المنظم من النفايات والمياه العادمة في تدمير الأنهار والجداول المائية المحلية ^(٢٣).

أنشأت سلطة المياه الفلسطينية عام ١٩٩٥ إلا أن الإدارة المدنية الإسرائيلية، بالإضافة إلى لجنة المياه المشتركة الفلسطينية الإسرائيلية تشرف على الكثير من العمليات المائية في مناطق الضفة الغربية. إلا أنه ثبت أن عملية المراجعة المشحونة سياسيا ليست فعالة وفقا لتقرير صدر مؤخرا عن الأمم المتحدة. ^(٢٤) ومنذ الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠، أصبحت الحركة على الحدود مقيدة للغاية أو ممنوعة كليا، مما أبطأ أعمال البناء وحدّ من الوصول للمياه، كما أضعف من إمكانية قيام مشاريع من شأنها زيادة الموارد.

وحوّل التهديدات بالنزاع، التأخير البيروقراطية، قضايا الحكم، البنية التحتية الضعيفة والاقتصاد الساذج والمشلول دون الاستقلال الفلسطيني وتسهم في الاعتماد على إسرائيل ومساعدات المانحين الدوليين. لم يتم بناء الكثير من مشاريع المانحين بعد، وفي أثناء ذلك، يرتفع النمو السكاني "وهناك مطالب حقيقية" كما يقول المهندس منذر هند المدير العام لمجموعة مهندسي الصرف الصحي. أدت السياسات الحكومية غير الواقعية والمساعدات المائية غير الكافية عبر الحدود كافة إلى أزمة مائية متواصلة. واعترف المشاركون في المؤتمر بأن من غير المحتمل أن تتخلى الحكومات عن حقوق السيادة على مصادرها المائية حتى عندما تبدأ بالعمل المشترك لعكس التدمير الذي حصل في الماضي. وأضافوا بلهجة أكثر إيجابية، إن الهيئات السيادية الفرعية لن تنازل عن السيطرة الوطنية الثابتة أو الحقوق الجوهرية.

التوفيق بين الحقوق السيادية للدول من خلال هيئات خاصة فوق سيادية

في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. خاضت ولايتا نيويورك ونيو جيرسي معركة سياسية حادة حول السيطرة على نهر هدسون السفلي. الذي يصب في عدة خلجان قبل أن يصل المحيط الأطلسي. وكانت معاهدة ١٨٣٤ قد حددت الحدود بين الولايتين. إلا أن الخلاف حول السيطرة على المنطقة استمر لأنه كان يجب على الحمولات التي تصل في السفن إلى نيويورك أن تصل خطوط السكة الحديدية الواقعة في نيو جيرسي. وفي العام ١٩٢١. أنشأت الولايتان هيئة للسيطرة على منطقة عمليات الشحن دون التنازل عن الحقوق السيادية لكل ولاية على أراضيها.

أتاحت الهيئة الجديدة. سلطة ميناء نيويورك (التي أعيدت تسميتها لاحقاً بسلطة ميناء نيويورك ونيوجيرسي أو PANYNJ). التشارك في الولاية القانونية على ١,٥٠٠ ميل مربع حول تمثال الحرية^(٢٥). وتشرف هذه الهيئة على أكبر ميناء على الواجهة البحرية الشرقية وهو ثالث أكبر مستقبل للحمولات البحرية في الولايات المتحدة. ويرأسها بالتشارك حاكما نيويورك ونيوجيرسي. اللذان يعينان ستة أعضاء في مجلس المفوضين. وليس لسلطة الميناء صلاحية لفرض ضرائب على المواطنين لكنها تضمن تدفق النقود المستندة للإيجارات. الضرائب ورسوم الخدمات. كما وتراقب الجسور والأنفاق والمطارات في المنطقة وتدعم شرطتها الخاصة. تشكل هذه السلطة نموذجاً ممتازاً لقدرة الدولة على التخلي عن السيطرة. في الوقت الذي لا تتنازل فيه عن حقوقها السيادية على مواردها الطبيعية.

تحدي التمويل

السيطرات الحكومية غير الفعالة والمهتمة بمصالحها الخاصة ليست وحدها العائق أمام إدارة المياه العابرة لحدود. إذ أن التمويل هو عائق آخر. فلا توجد لدى الحكومات الإسرائيلية والأردنية والفلسطينية سوى ميزانيات محدودة لإعادة تأهيل وإحياء الموارد المائية داخل حدودها. ناهيك عن تلك الموجودة عبر الحدود. وما يعقد المشكلة أن هذه الموازنات المحدودة ليست مدعومة برأس مال خاص. تبلغ ميزانية وزارة حماية البيئة الإسرائيلية السنوية ٥٠ مليون دولار^(٢٦) وعملياً. يشكل ذلك عُشر الإنفاق الإسرائيلي السنوي فقط على كل المشاريع البيئية. لكن عدداً من المشاركين في المؤتمر لاحظ أن على إسرائيل تخصيص ٦ مليارات دولار لإعادة تأهيل وإحياء أنهارها وجداولها.^(٢٧) وبالمثل. فقد أصدرت وزارة المياه والري الأردنية العام الماضي تقريراً توقعته فيه أنها ستحتاج لإنفاق ٨ مليارات دولار لتلبية احتياجاتها المائية الأساسية خلال الأعوام العشرين المقبلة.^(٢٨)

وتستمد السلطة الفلسطينية في معظم تمويلها على المساعدات الخارجية. وتتوفر فرص قليلة لتوليد النمو الاقتصادي المحلي فإن موازنة السلطة. بما في ذلك سلطة المياه. تفتقر إلى التمويل إلى حد كبير. ويأتي معظم المنح الخيرية كمساعدات طارئة. وليست لها إسهامات في تنمية البنية التحتية طويلة الأمد. وكان قد تم التعهد. خلال العامين الماضيين. بأكثر من ١٠ مليارات دولار لدعم العجز في موازنة السلطة^(٢٩). إلا أن

هنالك القليل من التنسيق بين المانحين. مما يؤدي إلى تدفق غير منتظم للمساعدات. وتزيد إساءة الإدارة من جانب السلطة الفلسطينية من سوء الوضع. إن المزج بين الصراع السياسي والبيروقراطية يبطئ البناء ويحبط مجتمع المانحين. وفق أقوال ديفيد كاتز من الجامعة العبرية وجمعية "تساؤل" المشارك في المؤتمر. ونتيجة لذلك. فإن الصناديق والدوائر أقل احتمالاً للتبرع للمشاريع طويلة الأمد. التي من شبه المؤكد أن يتم تأجيلها. وأحياناً إلى أجل غير مسمى..

جَاهَلت الحكومات الثلاث كلها احتمالات دعم رأس المال بالاستثمار الخاص أو الدعم الخيري. مما أدى إلى التحديد من مدى مشاريعها وطبيعتها. المال متوفر. ولكن بسبب تعقيدات إدارة الأحواض المائية والإجراءات التشريعية التي تتطلبها مشاريع المياه العابرة للحدود. فإن نقص الفعالية يسود. وسيتطلب التغلب على الفجوات المالية والعملياتية تعاون رأس المال العام والخاص من خلال الشراكات والمشاريع الاستثمارية المشتركة.

مؤتمر الابتكارات التمويلية

ناقش المشاركون نماذج الإدارة العابرة للحدود في الدول الأخرى. بما في ذلك الصناديق الأميركية المتجددة للولاية SRF. كذلك قاموا بمعاينة التعاون التشريعي بين الولايات المتحدة والمكسيك. وأخيراً بحث المشاركون في إيجاد «منشأة مالية» لتطوير. تمويل وتشغيل مشاريع البنية التحتية العابرة للحدود. وستعمل المنشأة فقط من أجل تخصيص التمويل لإعادة تأهيل وإحياء الأنهار بالتنسيق مع هيئة تحت سيادية.

أدارت مريم هاران. رئيسة برنامج إدارة البيئة في كلية اونو الأكاديمية في كريات اونو. إسرائيل. والرئيسة السابقة لوزارة حماية البيئة. المجموعة الأولى وقدمت نظرة عامة عن المشكلة. وحدد جدعون برومبيرغ. من أصدقاء الأرض الشرق الأوسط. القضايا الراهنة في إدارة المياه العابرة للحدود. وراجع المشاركون دراسات الحالة المتعلقة بالنهر والمستجمعات المائية. ووضعوا كلا منها في سياق التوجه العابر للحدود. وأثارت العروض حول أنهار كيدرون. الأردن واليركون نقاشات حول احتمالات الإدارة المتكاملة.

ركزت الجلسة الثانية. التي أدارها بوكي اورين من مبادرة أريسون المائية والرئيس السابق لشركة ميكوروت. على إدارة الأحواض المائية والحلول التقنية. ووصف منذر هند. المدير العام لمنظمة مهندسي الصرف الفلسطينية. النماذج القروية التي تربط المواطنين بشبكات الصرف الصحي ومياه الشرب. ووصف سعد أبو حمور. المهندس في شركة المياه الأردنية «مياهنا». كيف يمكن إدماج المبادرات التشريعية الجديدة في هيئة أشرف تحت سيادية.

تمحورت الجلسة الثالثة حول نماذج التمويل الأميركية. وأوضح كل من بيتر تايلور الذي كان يعمل سابقاً في باركليز للرأس المال. ستيف تاونلي من سلطة ميسوري لتحسين البيئة وموارد الطاقة وسوزان ويل من خدمات لامونت المالية. كيفية بناء منشأة مالية لتدعم المنح الحكومية بالاستثمارات الخاصة والخيرية. وناقش المشاركون كيف يمكن للواردات أن تدخل في هذا النموذج وكيف تستفيد المجتمعات المحلية من المنشأة. ودرس المؤتمر الخطوات التالية لإقامة منشأة مالية تحت سيادية عابرة للحدود:

«تحدي توفير الماء العذب يتصاعد باستثمار. والبنية التحتية المتآكلة لا يمكن أن تتكيف مع نوعية وكمية الاحتياجات. إنها فرصة حقيقية للسوق».

بوكي اورين

مبادرة أريسون المائية

إقامة إدارة المنشأة المالية. انصفت إدارة المياه في الشرق الأوسط بالاهتمام بالمصالح الخاصة وإدارة أحادية الجانب. إلا أن المشاركين في المؤتمر اتفقوا على الحاجة الملحة لصياغة رؤية عملياتية ومالية شاملة تعمل عبر الحدود السياسية والجغرافية. ويجب أن تكون إدارة المنشأة المالية قابلة للحياة بالنسبة لكل الجهات إذا أرادوا تطبيق ذلك.

تطوير البنية المالية. يمكن للمنشأة المالية أن تجمع التمويل من الحكومات المستفيدة من مشروع إعادة التأهيل والإحياء، استنادا إلى نموذج التمويل المتجدد الأميركي. إن حجم المساعدات الخيرية، والخاصة بالدولة هو كبير لكنه متقطع، وكثيرا ما يكون تسلمها غير فعال. ونتيجة لذلك، ستحتاج المنشأة أيضا إلى تدعيم الخصصات المالية الحكومية بالتبرعات. ويمكن أن تساعد الضرائب والجبايات في ضمان تدفق مالي ثابت لمشروعات محددة تمويلها المنشأة. وتتمتع الأنهار نفسها بإمكانية الإضافة لرأس المال. نتيجة للزيادة في السياحة، وضرائب العقارات ورسوم معالجة المياه العادمة.

تخطيط إيرادات المشروع. من أجل تخفيف المخاوف السياسية أو التشكك، وافق المشاركون في المؤتمر على أنه من الضروري إثبات قابلية تطبيق البرنامج. ومن الممكن أن يلبي إعداد دراسات الحالة عن المشروعات قيد البحث هذا المتطلب. وهناك حاجة لتخطيط المشروعات، مع تحديد مصادر الدخل.

وأخيرا، أوصى الأعضاء بأنه يجب تقييم دراسات الحالة هذه من قبل فريق يعمل على إيجاد منشأة مالية.

تبني نماذج ناجحة لإدارة للمياه يتطلب تعاونا وثيقا
وتخطيطا، إلا أنه ستكون للمنشأة المالية المخططة
جيذا عدة فوائد.

ابتكارات تمويلية لإعادة تأهيل وإحياء مصادر المياه: تمويل مشروع عابر للحدود

يفضّل هذا الجزء الخطوات اللازمة لتطبيق منشأة مالية تحت-سيادية عابرة للحدود. وترافق كل خطوة مع بنود العمل الموصى بها والتي من شأنها أن تمثل معالم التنمية.

تأسيس سلطة للمنشأة المالية

1

الخطوة

إن نماذج إنشاء منشأة مالية لتنفيذ أنشطة لهيئات حكومية متعددة مطبقة بشكل جيد في الولايات المتحدة وأوروبا وأماكن أخرى. وتتخذ هذه الكيانات عددا من الأشكال كما وتؤدي مجموعة متنوعة من الوظائف في الأراضي الواقعة تحت سيادة الدولة. وفي المدن والبلدات والمقاطعات والولايات ذات الاحتياجات العابرة للحدود. ويتم استخدامها لعزل المخاطر وتوفير الوصول إلى التكلفة الدنيا لرأس المال.

وعادة ما يتم إنشاء المنشآت المالية لأداء وظائف محددة ضمن نطاق ميثاقها (مثلا قد تنشئ شركة طيران شركة أو مرفقا تمويليا تقتصر وظيفته على شراء أساطيل جديدة من الطائرات). وبالكيفية ذاتها. يمكن أيضا استخدام المنشآت المالية لإدارة المصادر الطبيعية. للولايات المتحدة والمكسيك تاريخ طويل في إدارة مصادرها المائية المشتركة. فمنذ عام ١٨٨٧، حين أنشأت لجنة المياه الدولية بين البلدين. وحتى ١٩٩٣. عندما أنشأت لجنة التعاون البيئية الحدودية (BECC). عملت الدولتان على الحفاظ على مستجمعات مياه نهر كولورادو وريو غراندي. ورغم أن التوتر السياسي أقل حدة هناك منه في الشرق الأوسط. إلا أن نموذج المنشأة المالية الأميركية-المكسيكية من ناحيتي الإدارة والتمويل. من الممكن أن يوفر أساسا للبنى المشابهة في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك. فإن تطبيق هذه النماذج قد أدى إلى نتائج إيجابية في سلوفينيا ومناطق أخرى في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية.

نموذج: لجنة التعاون البيئي الحدودية (BECC)

تكمن مهمة هذه اللجنة في الحفاظ على التوازن البيئي في الأحواض المائية في المنطقة الحدودية بين الولايات المتحدة والمكسيك من خلال تطوير وترخيص مشاريع البنية التحتية التي تتضمن الاستدامة المبتكرة والمشاركة الجماهيرية.^(٣٠) ويتم بحث واختيار المشاريع التي تركز على تلوث المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي وإدارة النفايات الصلبة. ثم تصبح مؤهلة للتمويل من قبل بنك التنمية في أمريكا الشمالية (NADB). وقد تم إنشاء هذا البنك من أجل الحصول على التمويل من كلتا الحكومتين وإصدار تمويل إضافي للمجتمعات الحدودية من أجل مشاريع ذات صلة.

تتم إدارة اللجنة من خلال مجلس يتكون من عشرة أعضاء. ممثل بالتساوي من قبل مندوبين من كل دولة. من المستوى الوطني إلى المستوى المحلي. ويتم مراجعة العمليات اليومية من قبل المدراء العاميين. اثنين من كل دولة. مع وجود طاقم دعم إضافي. وقد لاقى النموذج نجاحا كبيرا. ففي ٢٠٠٧ فقط. تم اختيار ٢٠ مشروعا بيئيا جديدا للبنى التحتية من قبل اللجنة يستفيد منها نحو ١,٤ مليون شخص على جانبي الحدود. وقدمت هذه المشاريع ما يقدر بـ ١٨٧ مليون دولار للاستثمار في البنية التحتية. وما يزال نصفها قيد التنفيذ. ومنذ العام ١٩٩٣. تم ترخيص ٨٣ مشروعا في المكسيك و٧٧ في الولايات المتحدة.^(٣١)

نموذج: برنامج ميكونغ

قدم ارون وولف من جامعة ولاية أوريغون مثالا على إدارة الأحواض المائية لنهر ميكونغ الذي ينبع من التبت ويمر بالصين وميانمار وكمبوديا ولاوس وتايلاند وفيتنام قبل أن يصب في بحر الصين الجنوبي. وهو عاشر أطول نهر في العالم ويشكل شريان الحياة بالنسبة لـ ٦٠ مليون شخص يعيشون في حوض الميكونغ السفلي. ويعتمد ٨٥٪ من السكان على مياه النهر للزراعة. ولكونه أكبر مصدر لصيد أسماك المياه العذبة، فإن النهر هو بمثابة المصدر الأساسي للبروتين للناس في المنطقة.

وتشكل الفيضانات والتلوث تذكيرا مستمرا بأهمية الحوض المائي المزدهر. وقد اجتمعت كل من كمبوديا ولاوس وتايلاند وفيتنام عام ١٩٩٥ من أجل إعادة تأهيل وإحياء النهر. وأنشأت لجنة نهر الميكونغ وبرنامج، الذي يروج للتعاون الإقليمي من أجل التنمية المستدامة لحوض النهر بالكامل. ويركز البرنامج على تقنيات استخدام المياه واستعادة المصادر الطبيعية. من تنبؤ الفيضانات وحتى أنظمة ري جديدة.^(٣١)

تتألف لجنة نهر الميكونغ من مجلس له ممثل واحد بمستوى وزاري في كل دولة للإشراف على القرارات السياسية؛ لجنة مشتركة مؤلفة من أعضاء على مستوى الدوائر لتطبيق هذه القرارات؛ وأمانة سر من أجل تنفيذ العمليات اليومية. ويأتي الدعم للجنة من الميزانيات الحكومية إضافة إلى دعم كبير من المساعدات الخيرية. وقد نجح البرنامج في بناء إدارة متكاملة للمستجمعات المائية العابرة للحدود، المباشرة بإعادة تأهيل وإحياء النهر. وتحسين حياة الناس الذين يعيشون في حوضه .

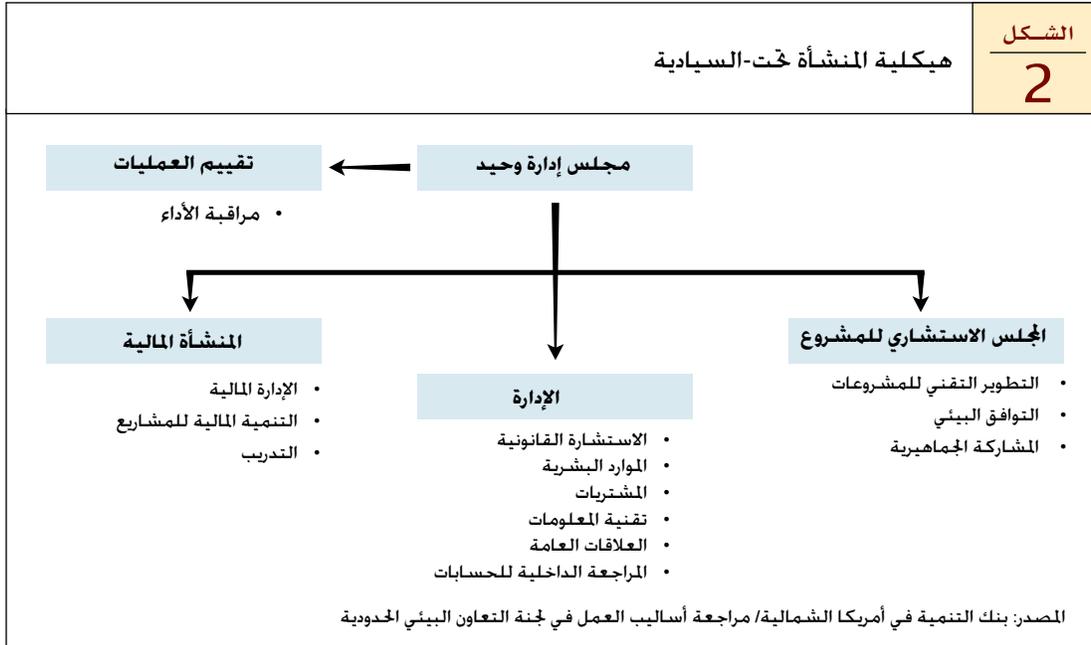
وبالطبع فإن تبني النماذج الناجحة في منطقة إسرائيل/ السلطة الفلسطينية/ الأردن سيتطلب تعاوناً وتخطيطاً معقداً. لكن المنشأة المالية ذات التصميم الجيد من شأنها أن توفر إيجابيات عديدة. من ضمنها:

- إدارة مهنية محايدة سياسياً لإعادة تأهيل وإحياء النهر، وإدارة متكاملة للحوض المائي.
- مدخلات كافية ومشاركة الأطراف لضمان الامتثال لتفويض الصلاحيات.
- تحسين الاستقرار السياسي من خلال ضمان استمرارية العمل.
- تعزيز القدرة المالية من خلال المشاركة بين القطاعين العام والخاص ونماذج تمويل السوق. كالتنموي المتجدد.
- زيادة الشفافية والمساءلة الاقتصادية والقانونية.

تصميم البنية

لا بد أن تعمل المنشأة المالية -التي يمكن أن تطبق البنية الاقتصادية للنموذج عابر الحدود- ضمن قيود الرقابة الوطنية القائمة. كما يجب أن تتصرف باستقلالية. ولن تمتلك المنشأة المالية قوة سيادية لكنها ستنفذ نطاق نشاطاتها من خلال القرارات والمهام الموكلة إليها من قبل الدول التي تشكلها. وتستطيع كل دولة تعيين خمسة أعضاء للمجلس من أجل تمثيل احتياجاتها التشريعية والتقنية والمالية. وتساعد الاستشارة القانونية، المحلية أو الخارجية، في ضمان تطبيق القوانين المحلية والدولية. ومن المهم وجود قاعدة قانونية قوية لتعزيز الثقة بين الأطراف. وكما قال سامر طلوزي من الجامعة الأردنية للعلوم والتكنولوجيا: «علينا أن نبحث عن طرق لبناء الثقة».

من أجل ضمان الموضوعية. من الممكن أن تقدم لجنة خارجية تضم ممثلين من الدول المانحة الإرشاد والاستشارة لطواقم الإدارة. ومن الممكن أن يقوم هؤلاء الخبراء بدور الأطراف المحايدة لتقديم الإرشادات لأعضاء المجلس حول الممارسات الدولية الفضلى. وقد وافق المشاركون في اللقاء على إمكانية أن تقيم لجنة مراجعة الأداء وتراقب تقدم المشاريع بالتنسيق مع أعضاء المجلس لتحسين الشفافية والمساءلة المالية.



وضع الميثاق

بعد أن تعثر المنشأة المالية على الهيكلية الملائمة، فإنها ستركز على وضع ميثاق يرسم خطوط إدارتها ونشاطاتها. ويجب أن يحدد الميثاق الخطط الاستراتيجية لتحقيق الأهداف قصيرة وطويلة الأمد. مع التأكيد على المبادئ التوجيهية لقياس النجاح. ومن شأن هذا أن يؤدي إلى تطبيق أفضل لمهام المجلس وتعزيز المساءلة. وقد اتفق المشاركون في اللقاء على أن منهج الإدارة المتكاملة للأحواض المائية سيأخذ بعين الاعتبار كل الجوانب المتعلقة بإعادة إحياء النهر. وليس كيفية معالجة مياه الصرف الصحي وتصريف المياه العادمة فحسب. ويجب أن يشمل الميثاق إعادة تأهيل الحوض المائي بالكامل. بما في ذلك الموطن البيئي. المجتمع بمعناه الواسع والمنافع الاقتصادية.

تحديد المشاريع المؤهلة

سيحدد الميثاق أيضا الأنشطة التي سيتم تمويلها. وستدعم المنشأة مجموعة متنوعة من المشاريع من أجل ضمان إعادة التأهيل والإحياء الملائمة وتنوع ملفها الاستثماري. والتقليل من المخاطر المحتملة. وقد تكون المشاريع محددة بدولة معينة؛ يمكن أن تمويل المنشأة معالجة مياه الصرف الصحي في السلطة الفلسطينية بينما تستثمر في إدارة المصادر غير الثابتة أو الجريان السطحي في إسرائيل. وتمول الأبحاث على الحاصل في الأردن التي هي اقل اعتمادا على المياه (انظر الشكل 2 صفحة 19).

ونظرا لمقدار رأس المال المستثمر في التقنية النظيفة والابتكارات البيئية الأخرى . فيجب أن تعمل منشأة التمويل بالتنسيق مع الأسواق المالية لتطوير تقنيات لتحسين نوعية المياه.

بنود العمل:

- وضع دراسة جدوى لتحديد الممارسات الدولية الفضلى. وتحديد الهيكلية والإدارة التنفيذية المثلى للمنشأة المالية تحت السيادة والعبارة للحدود.

الجدول 1	نشاطات المنشأة
	بناء أعمال يملكها القطاع العام لمعالجة مياه الصرف الصحي
	مراقبة إدارة مصادر التلوث
	تطوير خطة للمحافظة على مصب النهر
	العلاقات العامة والتوعية
	إدخال مجموعة من المشاريع التي تشجع على توجه متكامل وضمان أن تكون مصادر الإيرادات المحتملة منفصلة إلى حد كاف لاستيعاب المخاطر الممكنة.

2

الخطوة

تطوير الهيكلية المالية

إن العائق الرئيسي لتمويل إعادة تأهيل وإحياء النهر هو الخطر المتمثل بعدم استدامة المشاريع بسبب الصراع والفساد والعمليات التشريعية المرهقة. لكن أعضاء المؤتمر أصرروا على أن النماذج المالية يمكن أن تعمل ضمن الهياكل الحكومية القائمة، وحتى عام ١٩٨٧. كان التمويل البيئي في الولايات المتحدة يتألف من منح تقدم لمرة واحدة. وقد قلص هذا من حجم المشاريع المؤهلة لقبول التمويل وعددها. وبينما اتسعت احتياجات الولايات، بدأت الحكومة الفيدرالية بدمج الاستثمارات في القطاعين العام والخاص من أجل إيجاد التمويل لمشاريع إعادة تأهيل وإحياء المياه. وهذا هو نموذج صندوق الولايات المتجدد، الذي يبدأ بمنحة رأس المال المقدمة من الحكومة الفيدرالية ثم تقدم حكومة الولاية نسبة ٢٠٪ إضافية من المنحة. ومن الممكن أن تدعم الولاية هذا المبلغ باستثمار من القطاع الخاص والاستثمار الخيري لتقديم القروض للمجتمعات المحلية. التي تولد بدورها الدخل من المشاريع المستدامة والتي تسدد الاستثمار الأصلي وتعيد تمويل الصندوق. ومن الممكن أن توفر هذه العائدات أيضا الإعانات للمشاريع التي لا يمكنها السداد للصندوق. وبالتالي تخميه من الاستنكاف المحتمل.

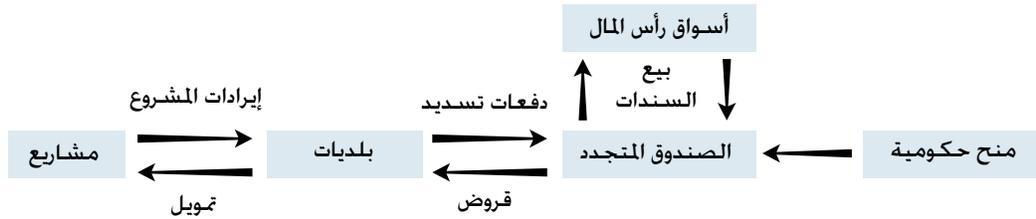
”يطور نهج أسواق رأس المال لتمويل البنى التحتية كمية معينة من الانضباط المفروض على المشاريع نفسها“.

بيتر تايلور
من أوصياء جامعة كاليفورنيا

الشكل

3

نموذج الصندوق المتجدد



المصدر: معهد ميلكن

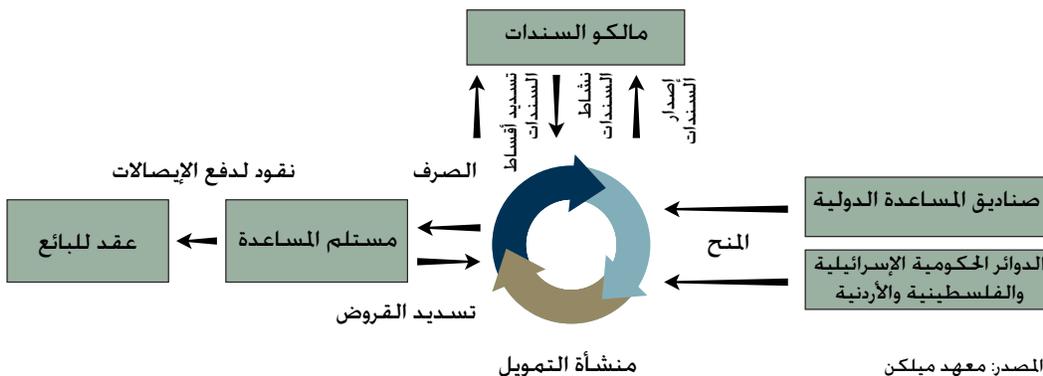
البنية

يظهر نموذج الصندوق الأميركي المتجدد كيف يمكن جمع الأموال من قطاعات حكومية مختلفة - أو في نموذج عابر للحدود من دول مختلفة- لضمان استدامة الصندوق. ويجب تحديد كمية رأس المال المتدفق. والمنح التي تأتي إلى المنشأة وتخرج منها على أساس يستند تحديدا لظروف الدولة من أجل تشجيع النزاهة والمساواة. ولأن نموذج صندوق الولاية المتجدد يغطي كل جوانب إدارة المياه. ويتطلب التمثيل ماليا وإداريا في وقت واحد مختلف المؤسسات والسلطات. فمن الممكن تحويله إلى نموذج لمؤسسة إقليمية أو شراكة بين القطاعين الخاص والعام. ولكن. يجب تحديد مخصصات الإدارة بوضوح ومراقبتها لزيادة شفافية كل المشاريع الممولة. وعند التطرق للبنية المالية للمنشأة ناقش المشاركون في المؤتمر القدرة غير المتناسبة لبعض الحكومات في المساهمة. (33) ومن المهم إيجاد خطوط عامة للرسملة الوطنية تستند إلى عوامل متفق عليها. وبالمثل. على كل حكومة أن توافق على السماح بالمساعدات الخيرية والخارجية التي تنقل عادة إلى الحكومات تنقل بدلا من ذلك إلى المنشأة. وهذا سينهي عجز الحكومات عن الإسهام ماليا. في نطاق نموذج الصندوق المتجدد. يمكن للولايات دعم المنح التي تحصل عليها من حكوماتها المركزية ببيع سندات لمستثمرين من القطاع الخاص في الأسواق المالية الدولية. كما يمكن بيع السندات محليا. على أن تجمّع الواردات لإعادة رسملة المنشأة.

الشكل

4

منشأة التمويل



المصدر: معهد ميلكن

يمكن لهذا النموذج من التمويل أن يغلق الفجوة بين الحواجز التي تمنع حاليا إعادة تأهيل وإحياء الأنهار في إسرائيل والسلطة الفلسطينية والأردن. كما ويمكنه أن يزيد الشفافية، ويشجع إعداد تقارير دقيقة، ويوفر الحوافز لمتابعة استكمال المشروع.

بنود العمل:

- تطوير خطوط مالية عامة للإسهامات الوطنية.
- بحث الأنظمة داخل سوق السندات الدولي.
- استكشاف آليات التمويل للمنشأة، بما في ذلك صيغة السند وإيجاد صندوق احتياطي

3

الخطوة

تخطيط إيرادات المشروع

يمكن لمجموعة المشاريع الممولة أن تلعب دورا هاما في نجاح الصندوق نفسه. والتنوع ضروري من أجل تقليل المخاطر. يجب تحليل الإنفاق المخطط له. النتائج المحتملة. وتدفق النقود لكل مشروع. قبل إعادة التأهيل والإحياء وبعده.

ناقش المشاركون خيارات إنتاج الإيراد الحالية، بالإضافة إلى تلك التي يمكن توليدها، ويمكن تفعيل رسوم خاصة. وأن يأتي الدخل من المشاريع نفسها. فقد تمت مناقشة الرسوم التي يمكن تقاضيها من معالجة المياه العادمة في الأردن. مثلا، في إطار توظيف رسوم استخدام المياه في القطاع الزراعي.

ويمكن للضرائب أيضا أن تغطي التكاليف. كثيرا ما تتم تغطية صناديق التمويل المتجددة الأميركية بواسطة الضرائب البلدية: وحسب ما قاله ريتشارد لاستر من الجامعة العبرية، هناك حاليا في السلطة الفلسطينية شكل من الضرائب معمول به: سكان بيت جالا يدفعون زيادة ضريبية كبيرة تذهب لمنشأة معالجة المياه العادمة نحال سوريك. وربما تنتج بعض المشاريع دخلها الخاص من رسوم المتنزهات واستخدام المرافق العامة والعقارات. أو أثناء المناسبات الخاصة.

رسوم خاصة ودفع إضافي		الجدول 2
ضرائب	·	تصريف
ضرائب خاصة	·	مياه السيول
غرامات ضريبية (باستخدام الجبايات المحلية)	·	رسوم تدفق المياه
التخصيص الثابت للضرائب المحلية	·	مجاري
إيرادات المشروع	·	مياه الشرب
المناسبات	·	مياه عادمة
تبرعات من جهات غير ربحية ومنظمات غير حكومية	·	رسوم ترفيهه (رخص صيد الأسماك، رسوم دخول)
	·	تطوير عقاري

ومن المهم عند دراسة مصادر الإيرادات المحتملة، فهم أن لكل مستجمع مائي احتمالاته المختلفة. وقدم المشاركون في مؤتمر، لهذه الغاية، دراسات حالة محتملة لعرض قابلية تطبيق منشأة التمويل.

كيدرون

يجري نهر كيدرون ماراً بالقرى الإسرائيلية والفلسطينية ومحاذياً لعدد من أهم المواقع التاريخية والدينية في العالم. ولسوء الحظ، يصبح في رحلته من القدس إلى البحر الميت موقعا لإفراغ النفايات الملوثة ومياه المجاري. وأدى الإهمال من الحكومتين على جانبيه إلى ترك هذه المنطقة المتنازع عليها مدمرة بيئياً. قدم ريتشارد لاستر مقترحا لخطة رئيسية للتطوير يمكن أن تشمل إدارة متكاملة للمياه العابرة للحدود. وتم إنشاء لجنة توجيه مشتركة، تضم مندوبين من إسرائيل والسلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى معهد ميلكن. إلا أنه من المتوقع أن تصل تكاليف إتمام الخطة الرئيسية فقط إلى ١٨٧.٠٠٠ دولار. ويجب القيام بمزيد من الأبحاث لتحديد الإيرادات المحتملة التي يمكن للنهر نفسه أن يدرّها^(٣٥).

ويمكن للإيرادات المحتملة أن تأتي من الحدائق الأثرية التي يتم إنشاؤها حول النهر. وادي كيدرون غني بالمواقع القديمة، ويوجد للأديان التوحيدية الرئيسية الثلاث ارتباطات تاريخية بالمنطقة. وهناك حالياً آمال، تم التعبير عنها في مقترح خطة وادي كيدرون الرئيسية، بأن يسجل الوادي كموقع للتراث العالمي من قبل اليونسكو. ويمكن أن تساهم رسوم الدخول السياحية، بالإضافة إلى التصاريح الخاصة، في تمويل منشأة مالية تعيد تأهيل وإحياء المنطقة. ومع المزيد من منشآت معالجة المياه العادمة في القدس الشرقية وقرى الضفة الغربية، فإن الضرائب الخاصة والجبايات الإضافية ستجلب إيرادات أخرى.

نهر الأردن

وصل نهر الأردن إلى حالة جفاف نتيجة تقاسم مياهه بين إسرائيل، سوريا، السلطة الفلسطينية والأردن. تم تحويل حوالي ٩٠٪ من مياهه العذبة. وهناك كمية كبيرة من مياه الصرف الصحي تلوث مجراه^(٣٦). إلا أن عمل المشاركين في المؤتمر من منظمة أصدقاء الأرض الشرق الأوسط بدأ يتجدد. وبأمل الخبراء، مع التخطيط لمتنزه سلام عند التقاء نهري الأردن واليرموك، ومشروع كبير لإعادة تأهيل وإحياء للمنطقة السفلى من النهر، بإصلاح ما خلفته عقود من الأضرار. ويتمثل جزء أساسي من هذا المشروع في تحديد مصادر الإيرادات المحتملة لتغطية تكاليف إعادة التأهيل والإحياء الكلية. ومنذ عقد المؤتمر، جرت مناقشات حول تطوير مناطق سياحية لجباية ضرائب إضافية لتسديد ديون تؤخذ من المنشأة، وعلى سبيل المثال، فالأعمال التجارية الموجودة على مسافة معينة من نهر الأردن ستدفع رسوماً إضافية زيادة على ضرائب الأملاك المفروضة عليها، وسيكون لهذا تأثيره، إضافة إلى الرسوم والجبايات المضافة التي يدفعها السياح والزوار القادمون حالياً إلى المنطقة.

حوض بيبصور وروافده

يجري حوض نهر بيبصور من وادي بئر السبع عبر قطاع غزة في طريقه للبحر الأبيض المتوسط. وهو الأكبر في منطقتة. التلوث مشكلة خطيرة: تتخلص البلديات من ديمونا إلى الخليل من المياه العادمة بضعها مباشرة في النهر، مما يؤثر على روافده الكثيرة في رحلته البالغة سبعين ميلاً نحو البحر. واستناداً إلى تراثه التاريخي الغني بالأثار، من مرحلة ما قبل التاريخ إلى العهد العثماني، فقد أعلنت منظمة اليونسكو عن المنطقة في تل بئر السبع موقعا للتراث العالمي عام ٢٠٠٥^(٣٧). عملت مدينة بئر السبع المجاورة على إعادة تأهيل

وإحياء الوادي الذي يحمل اسمها. وهو أحد روافد بيصور. والاستفادة من إعادة العمل بتطوير خطط من أجل إقامة متنزه طوله خمسة أميال. مليء بمسارات التنزه. الحدائق. بحيرة اصطناعية. مسرح. مركز رياضي وملاعب. وصمم المتنزه على نمط مسار تنزه سان انطونيو في تكساس. وسيكون المتنزه مصدرا للدخل الذي سيساعد على أحياء الحوض النهري.

الخزان الجوفي الجبلي

يتعرض الخزان الجوفي الجبلي. وهو ربما أهم مصدر لمياه الشرب للفلسطينيين والإسرائيليين. في وادي كيدرون للتلوث باستمرار من مياه المجاري غير المعالجة. إنه مصدر لكثير من الأنهار.

بينها البركون والخضيرة. وكذلك ينباع التي تزود المدينتين الفلسطينيتين طولكرم وقلقيلية. قامت المنظمات غير الحكومية الإقليمية. مثل أصدقاء الأرض الشرق الأوسط. رؤساء البلديات المحلية. ومجتمع المانحين الدوليين. بما فيهم الولايات المتحدة وألمانيا. بتطوير خطوطا عامة تمنع المزيد من التلوث. ورسمت خطوات لتنظيف فوضى التلوث الحالية. (37) وهناك حاجة لمزيد من الأبحاث. كما قال جددون برومبيرغ من منظمة أصدقاء الأرض الشرق الأوسط. بشأن المشاريع المحتملة ومصادر الدخل. ويمكن للحواجز أن تشجع استمرارية تخصيص الإجراءات المستدامة للحيلولة دون حدوث عجز في التمويل.

بنود العمل :

- رسم دراسة حالة ممكنة للمشاريع كجزء من دراسة الجدوى.
- إشراك كل الأطراف ذوي الصلة في إدارة متكاملة للأحواض المائية يقوم بها فريق عمل.
- وضع موازنة لتحديد الجدوى المالية.

إنشاء فريق عمل لبحث وتقييم خطة استراتيجية لإجراء تجارب دراسة الحالة

توصية

وافق المشاركون في المؤتمر على أن كل المشاريع تظهر أهمية واعدة. لكن دراسات الحالة ضرورية لفهم أفضل لبناء وتنفيذ منشآت مالية مختلفة. وتطوير أكثر النماذج فاعلية. الخطة الاستثمارية ضرورية ليس فقط من أجل وضع الخطوط العامة للمنشأة. بل أيضا للمشاريع التي ستقوم بتمويلها. وناقش المشاركون إمكانية تشكيل فريق عمل من خبراء إدارة الانهار المتكاملة لتقييم أفضل الإجراءات. بدءا بالتكنولوجيا والتمويل وانتهاء بالإدارة. يتوقع معهد ميلكن أن يلعب دورا أساسيا في التواصل مع خبراء الصناعة لمواصلة وتيرة التقدم لإيجاد المنشأة المالية دون السيادة. وسيعقد فريق العمل مؤتمرا للإبداعات المالية في المستقبل لوضع التفاصيل النهائية من أجل التنفيذ.



صورة من أصدقاء الأرض الشرق الأوسط

مواقع إلقاء النفايات. مثل هذا الموقع الموجود في منطقة الخزان الجوفي المائي في وادي كيدرون. تتيح تسرب للملوثات الكيميائية وغيره عميقا إلى المياه الجوفية .

الخاتمة

الأمر التي جتمعنا هي أكثر من التي تفرقنا. ولا يتضح ذلك أكثر مما هو في حاجتنا الماسة للمياه. وكلما أصبحت الأرض أكثر جفافاً وتزايد عطش السكان. حان الوقت من أجل التغيير: تغيير الجو السياسي، تغيير في إدارة انهار المنطقة وجدولها. تغيير في المسؤولية العامة عن التلوث والتدمير في النظام البيئي، تغيير في التمويل البطيء غير الموثوق لمشاريع إعادة تأهيل وإحياء الأنهار. والأهم هو تغيير في تقدير لأعلى موارد العالم.

يمكن لنماذج التمويل والإدارة أن تسهل إحداث التغيير دون التنازل عن السيادة الوطنية. أثبتت إدارة مصادر المياه العابرة للحدود، من نجاح الصندوق الأميركي المتجدد، وحتى نجاح مفوضية التعاون الحدودي البيئي وغيرهما من التجارب الدولية، أنها ليس فقط ممكنة، بل أنها فعالة أيضاً. وبإدماج كل جوانب المشكلة وكل الأطراف الأساسية، يمكن، بل يجب تنفيذ هذه النماذج في الشرق الأوسط. وسيساعد ذلك على تشجيع المشاريع قصيرة الأمد ذات القيمة الاجتماعية العالية، مثل معالجة مياه المجاري، المحافظة على التربة وإدارة الأحواض المائية. وسينتج عن ذلك شفافية أكبر أما المساعدات الدولية ودعم للأموال العامة وصناديق المانحين مع مصادر جديدة للاستثمار وذلك من أجل تحسين بيئة المنطقة.

من الممكن أن تقيّد الحدود السياسية المتنازع عليها المجتمعات، لكنها لا تستطيع تقييد موارد الطبيعة الكبرى. ويتطلب التعايش السلمي إعادة تأهيل وإحياء فورية وملحة لموارد المياه النقية، تمويل وبناء مشاريع بديلة لتدوير المياه والمحافظة على الأرض المشتركة لتعزيز ازدهار البيئي والاقتصادي للجميع.

المشاركون في مؤتمر الابتكارات المالية

ملحق

عمر صلاح رئيس مجموعة سنتشري للاستثمار	منذر هند مدير عام منظمة مهندسي المياه العادمة الفلسطينية	سعد أبو حمور نائب المدير التنفيذي مياها
رون شوارتز مدير عام سلطة تصريف البحر الميت	دانييل كاتز مستشار سلطة تصريف البحر الميت	رام الموغ منسق مشروع كيدرون الرئيسي سلطة تصريف البحر الميت
افيفا شيمش مديرة مشروع أصدقاء الأرض الشرق الأوسط	ديفيد كاتز اقتصادي بيئي جامعتي تل ابيب و«تسالول»	نسليم المون المدير سلطة تصريف الشارون
ابراهيم سنايبري مدير ايديا	ريتشارد لاستر أستاذ القانون البيئي ومحام الجامعة العبرية ولاستر غولدمان للمحاماة	هاشم الناصر وزارة المياه والري الأردنية
روبرتو سبينديل مدير سبين للتسويق والاستثمار م.ض؟	إيتان ليفي مؤسس ومدير عام إيفسي م.ض.	شاي ارنون باحث جامعة بن غوريون
بيتر تايلور مسؤول مالي تنفيذي عمداء جامعة كاليفورنيا	كليف ليتشين مدير أبحاث معهد عربا للدراسات البيئية	ايتسك بيتخار مدير مشروع صندوق يورتلاند
ستيف تاونلي مسؤول مالي سلطة ميسوري لتحسين البيئة وموارد الطاقة	دان ليفني محام لاستر وغولدمان للمحاماة	نير بيكر رئيس. دائرة الاقتصاد كلية تل حاي الأكاديمية
آرون وولف بروفيسور جامعة ولاية اوريغون	كايتلين ماكلين منسقة مؤتمرات الإبداعات المالية معهد ميلكن	شموئيل برينر عضو هيئة التدريس معهد عربا للدراسات البيئية
سوزان ويل مستشارة مالية مؤسسة لامونت للخدمات المالية	بوكي اورن رئيس ومدير تنفيذي مبادرة اريسون للمياه	جدعون برومبيرغ المدير الإسرائيلي منظمة أصدقاء الأرض الشرق الأوسط
غلين ياغو مديرة دراسات رأس المال معهد ميلكن	ديفيد بارغامنت مدير سلطة نهر يركون	يوسيف دريزن مستشار استراتيجي سلطة المياه الإسرائيلية
عامي يسودي مدير إداري جاري جي اي للمياه	الفرد عبد ربه بروفيسور جامعة بيت لحم	تامير ايتان مدير مشروع دائرة البنى التحتية سلطة الحكم المحلي الإسرائيلية
	غيل ريتشمان مدير البيئة في البلدية دائرة الحماية بلدية القدس	ايتاي فشهندر باحث الجامعة العبرية
	بول روهليخ مسؤول البيئة والعلوم سفارة الولايات المتحدة	آنا غادوت-بيريز مديرة مشروع-مركز إسرائيل معهد ميلكن
		ميريام هران رئيسة الدراسات البيئية كلية أونو الأكاديمية

1250 Fourth Street
Santa Monica, California 90401
Phone: (310) 570-4600 Fax: (310) 570-4601
E-mail: info@milkeninstitute.org
www.milkeninstitute.org



MILKEN INSTITUTE



Recycled